

تفسير البحر المحيط

@ 340 @ وحى إليها القرار فاستقرت . وقرأ زيد بن عليّ وجوية ، فيما روي عن الكسائي وابن أبي عبله أيضاً : أحى بإبدال الواو همزة ، كما قالوا في وعد أعد . وقال الزمخشري : وهو من القلب المطلق جوازه في كل واو مضمومة . انتهى . وليس كما ذكر ، بل في ذلك تفصيل ، وذلك أن الواو المضمومة قد تكون أولاً وحشواً وآخراً ، ولكل منها أحكام ، وفي بعضها خلاف وتفصيل مذكور في النحو . قال الزمخشري : وقد أطلقه المازني في المكسور أيضاً ، كإشاح وإسادة وإعاء أخيه . انتهى ، وهذا تكثير وتبجح . وكان يذكر هذا في { وِعَاءِ أَخِيهِ } في سورة يوسف . وعن المازني في ذلك قولان : أحدهما : القياس كما قال ، والآخر : قصر ذلك على السماع . .

و { أَزَّهَهُ اسْتَمَعَ } في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله : أي استماع { نَفَرُوا مِّنَ الْجَنِّ } ، والمشهور أن هذا الاستماع هو المذكور في الأحقاف في قوله تعالى : { وَإِذْ صَرَخْنَا إِلَىٰ لَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجَنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ } ، وهي قصة واحدة . وقيل : قصتان ، والجن الذين أتوه بمكة جن نصيبين ، والذين أتوه بنخلة جن نينوي ، والسورة التي استمعوها ، قال عكرمة : { اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ } . وقيل : سورة الرحمن . ولم تتعرض الآية ، لا هنا ولا في سورة الأحقاف ، إلى أنه رأهم وكلمهم عليه الصلاة والسلام . ويظهر من الحديث (أن ذلك كان مرتين : إحداهما : في مبدأ مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وهو في الوقت الذي أخبر فيه عبد الله بن مسعود أنه لم يكن معه ليلة الجن ، وقد كانوا فقدوه عليه الصلاة والسلام ، فالتمسوه في الأودية والشعاب فلم يجدوه . فلما أصبح ، إذا هو جاء من قبل حراء ، وفيه أتاني داعي الجن ، فذهبت معه وقرأت عليهم القرآن ، فانطلق بنا وأرانا آثارهم وآثار نارهم . والمرة الأخرى : كان معه ابن مسعود ، وقد استندب صلى الله عليه وسلم) من يقوم معه إلى أن يتلو القرآن على الجن ، فلم يقم أحد غير عبد الله بن مسعود ، فذهب معه إلى الحجون عند الشعب ، فخط على ه خطأ وقال : لا تجاوزه . فانحدر عليه صلى الله عليه وسلم) أمثال الحجر يجرون الحجارة بأقدامهم يمشون يقرعون في دفوفهم كما تقرع النسوة في دفوفهن حتى غشوه فلا أراه فقمت فأوماً إليّ بيده أن اجلس فتلا القرآن فلم يزل صوته يرتفع واختفوا في الأرض حتى ما أراهم) . الحديث . ويدل على أنهما قصتان ، اختلافهم في العدد ، فقليل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وعن زر : كانوا ثلاثة من أهل حران ، وأربعة من أهل نصيبين ، قرية باليمن غير القرية التي بالعراق . وعن عكرمة : كانوا اثني عشر ألفاً من جزيرة الموصل ، وأين سبعة من اثني عشر ألفاً ؟ .

{ فَقَالُوا إِنْ زَنَّاسَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا } : أي قالوا لقومهم لما رجعوا إليهم ، ووصفوا قرآنًا بقولهم { عَجَبًا } وصفًا بالمصدر على سبيل المبالغة ، أي هو عجب في نفسه لفصاحة كلامه ، وحسن مبانيه ، ودقة معانيه ، وغرابة أسلوبه ، وبلاغة مواعظه ، وكونه مباينًا لسائر الكتب . والعجب ما خرج عن أحد أشكاله ونظائره . { يَهْدِي إِلَي الرُّشْدِ } : أي يدعو إلى الصواب . وقيل : إلى التوحيد والإيمان . وقرأ الجمهور : { الرُّشْدِ } بضم الراء وسكون الشين ؛ وعيسى : بضمهما ؛ وعنه أيضًا : فتحهما . { يَهْدِي إِلَي } : أي بالقرآن . ولما كان الإيمان به متضمنًا للإيمان بالله وبوحدانيته وبراءة من الشرك قالوا : { وَلَنْ نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا }

وقرأ الحرميان والأبوان : بفتح الهمزة من قوله : { وَأَزَّهْ تُعَالِي } وما بعده ، وهي اثنتا عشرة آية آخرها { وَأَزَّاهْ مِنْذُ الْمُسْلِمُونَ } ؛ وباقي السبعة : بالكسر . فأما الكسر فواضح لأنها معطوفات على قوله : { إِنْ زَنَّاسَمِعْنَا } ، فهي داخله في معمول القول . وأما الفتح ، فقال أبو حاتم : هو على { أَوْحَى } ، فهو كله في موضع رفع على ما لم يسم فاعله . انتهى . وهذا لا يصح ، لأن من المعطوفات ما لا يصح دخوله تحت { أَوْحَى } ، وهو كل ما كان فيه ضمير المتكلم ، كقوله : { وَأَزَّاهْ كُنْذُ زَقْعُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمْعِ } . ألا ترى أنه لا يلائم { أَوْحَى إِلَيْكَ } ، { إِنْ زَنَّاهْ كُنْذُ * زَقْعُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ } ، وكذلك باقيها ؟ وخرجت قراءة الفتح على أن تلك كلها معطوفة على الضمير المجرور في به من قوله : { يَهْدِي إِلَي } : أي وبأنه ، وكذلك باقيها ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين ، وهو الصحيح . وقد تقدم احتجاجنا على صحة ذلك في قوله : { وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ } .